اسم المصدر : المجلة

التاريخ: 2009-02-15 رقم العدد: 1514 رقم الصفحة: 46 مسلسل: 39 رقم القصاصة: 2

المدير العام لبنك الإمارات في السعودية محمد الحجيلان:

متانة الاقتصادات الخليجية أسهمت في نجاة مصارفها من تداعيات الأزمة المالية العالمية

■ **يعتبر بنك الإمارات أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات، وذلك من خلال تقديمه مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية المتطورة والأنشطة المتميزة في مجالات عديدة، وجاء افتتاح فرع لهذا البنك في العاصمة السعودية الرياض خلال عام 2004 كامتداد للعمل المصرفي الكبير الذي يعنى به هذا البنك.**

المدير العام لبنك الإمارات في السعودية محمد بن سليمان الحجيلان شدد من خلال حديثه لـ "المجلة" على سيرهم الحثيث لأجل تنفيذ خطة التوسع التي اعتمدوها في مدينة الرياض ومدن سعودية أخرى، مبدياً وجهة نظره تجاه الأزمة المالية العالمية وأثرها في منطقة الخليج، ومبيناً ما آل إليه اندماجهم مع بنك دبي الوطني.. فإلى تفاصيل الحوار.

محمد الحجيلان

الرياض: المجلة

● بدأ بنك الإمارات نشاطه في السعودية منذ عام 2004 م ، فكيف تقيمون تجربتكم بعد أربع سنوات من العمل في السوق السعودية؟

– تواجدنا في السوق السعودية لم يكن سهلا في الفترة السابقة، وذلك لأننا نعمل من خلال فرع واحد، والصعوبة هنا تكمن في عدم الانتشار، ناهيك عن منافسة السوق، فالسوق السعودية منافسة جدا حيث إن العملاء يطمحون إلى الحصول على أفضل مستوى من المنتجات والخدمات، كما أن العملاء بطبيعتهم في السوق السعودية يفضلون التعامل مع البنك بصفة شخصية، وذلك من خلال زيارة الفرع، لذلك فإننا نسعى جاهدين لتوفير أكبر قدر من المنتجات والخدمات التي تلاءم تطلعاتهم، ولكوننا نعمل من خلال فرع واحد فإننا نعمل على توجيه عملائنا الكرام إلى الاستعانة بالمصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمة البنك نت، عوضا عن ذلك فنحن راضون عما قدمناه في السوق في ضوء هذه الظروف، كما أننا سوف نواصل سعينا الجاد في تقديم المزيد من المنتجات والخدمات لعملائنا.

● هل لديكم خطة للتوسع في السوق السعودية؟

– لدينا في الأساس خطة للتوسع في مدينة الرياض والمدن الرئيسة الأخرى، لكننا لم نتسلم الموافقة على أي ترخيص إضافي لفتح فرع جديد، لذلك نحن نأمل أن نحصل في المستقبل القريب على التصاريح اللازمة كي نتمكن من المضي قدما في خطتنا التوسعية.

● تفاعلتم مع توجه السعودية لطرح شركات استثمارية من خلال تمثيلكم لمؤسسة مالية، فكيف تقيمون أداء الشركات الاستثمارية حاليا؟ وهل يمكن أن تحقق الهدف المنشود المتمثل في مأسسة السوق وخلق إدارة مالية محترفة في سوق الأوراق المالية الحالية؟

– لاشك في أن هذا التوجه سوف يخدم الاستثمار في السوق السعودية، وذلك من خلال الشركات الاستثمارية المستقلة، كما سوف يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين من خلال التنوع في طرح المنتجات الاستثمارية، إضافة إلى مساهمته في خلق الإدارة المالية المحترفة المؤهلة للعمل في هذه الشركات.

أما فيما يخص تقويم أداء الشركات القائمة، ففي تصوري أن الوقت لا يزال مبكرا للحكم عليها، وذلك نظرا لحداثة تجربتها في السوق السعودية.

● تشير الدراسات إلى وجود أزمة في الكوادر المصرفية المؤهلة ،فهل تعانون من هذا الأمر؟ وكيف استطعتم تجاوز هذه المعضلة وسط حجم المنافسة الشرسة حاليا؟

– في واقع الأمر نحن لم نواجه الصعوبة التي قد تواجهها المصارف الأخرى في استقطاب الكوادر المصرفية المؤهلة، وذلك نظرا لحجم البنك واحتياجاته، إلا أن النقص الحالي في الكوادر خلق لدينا تحديا جديدا يتمثل في كيفية المحافظة على الكوادر المؤهلة لدينا، وقد أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار ،لذلك نحن نعمل بجدية تامة للحفاظ على هذه الكوادر

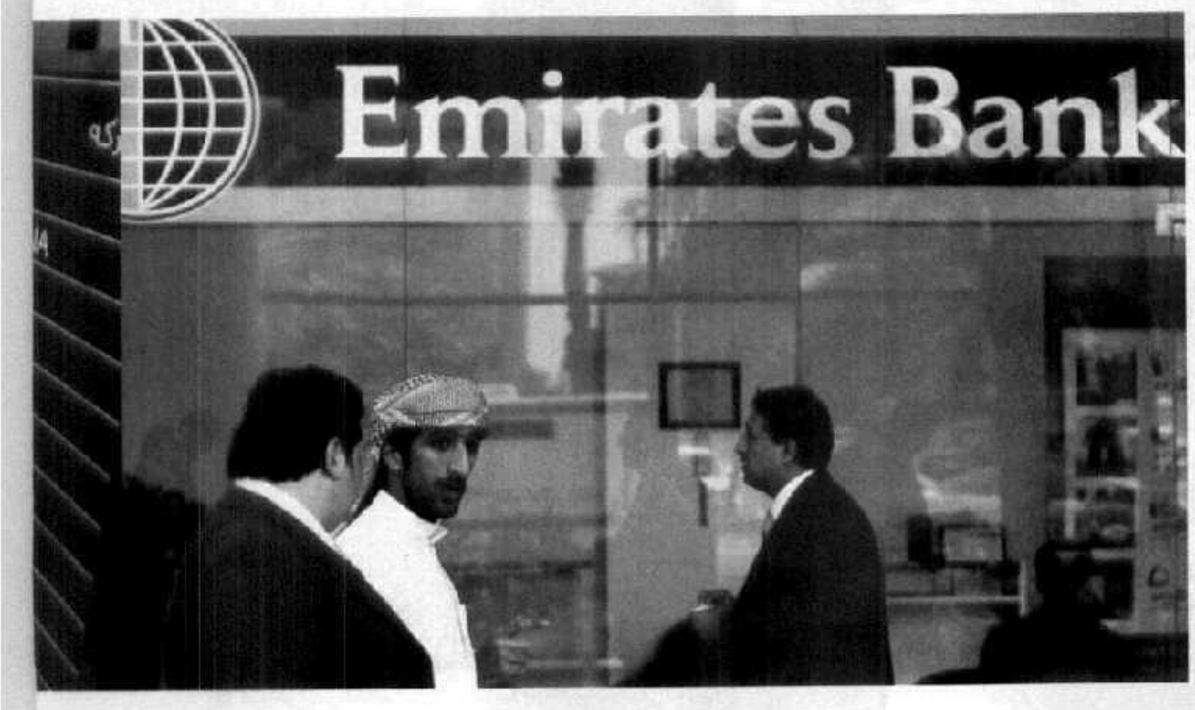

اسم المصدر : المجلة

التاريخ: 15-02-2009 رقم العدد: 1514 رقم الصفحة: 46 مسلسل: 39 رقم القصاصة: 3

الاندماج مع بنك دبي الوطني سيرسخ موقعنا كرواد في المنطقة

من خلال خلق بيئة عمل مناسبة، وتقديم محفزات منافسة، إضافة إلى إعداد برامج تدريبية لصقل وتنمية مهارات هذه الكوادر، للوصول بهم إلى درجة عالية من الاحترافية المصرفية بما يتناسب مع طموحاتهم.

● مؤخرا اندمج بنك الإمارات مع بنك دبي الوطني. . فما استراتيجية البنك بعد الاندماج؟ وكيف تنظرون إلى موقع البنك بعد الدمج؟

- لقد جاء على لسان معالي الأستاذ أحمد حميد الطاير رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني في حديث صحافي: إن دمج بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني حقق أكبر مجموعة مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة.ولقد أدى الدمج إلى تكوين أكبر مؤسسة مصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظرا إلى أن أموال البنك الجديد تبلغ نحو 45 مليار دولار، ولاشك في أن الجمع بين القوى الفريدة لكل من البنكين من شأنه أن يوفر فرصا ضخمة، وقيمة عالية لجميع مساهمينا، ويرسخ موقع البنك كمؤسسة رائدة في المنطقة.

● كيف تنظرون إلى ما أحدثته أزمة الأسواق المالية العالمية في سوق المصارف المحلية والإقليمية؟ وماذا عن بنك الإمارات تحديدا؟

- لاشك في أن هذه الأزمة قد ألقت بظلالها على الأسواق العالمية، وذلك وفقاً لما أوردته وسائل الإعلام والتقارير الاقتصادية عن بعض البنوك العالمية، أما فيما يخص أسواق المصارف المحلية والإقليمية ففي تصوري أن هذه الأسواق لم تتأثر، وذلك نظرا لمتانة الاقتصاد فيها، وذلك يتضح من خلال ما لمسناه من بيانات وتصريحات محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في المنطقة.

● ما الأنشطة المصرفية التي تتوقعون أنها الأكثر تضرراً من واقع الأسواق المالية؟ وهل ترون حلولا يمكن لقطاع المصارف السعودي العمل بها لزيادة درجات الحيطة والحذر؟

- كما هو معروف فإن الأزمة العالمية ناشئة من أزمة الرهن العقاري، وهذا الأمر قد لا ينطبق على السوق المحلية، وذلك لعدم وجود تعاملات بنظام الرهن العقاري، ما يعني أن أي نشاط مصرفي لم يتأثر، وإن كان هناك تأثير جراء هذه الأزمة فإنه لا يُذكر ولله الحمد. بل على العكس أستطيع القول في هذا السياق إن ما حدث في السوق العالمية سوف يحدو بنا إلى وضع الترتيبات اللازمة في حال صدور نظام الرهن العقاري لتفادي أي أزمة مستقبلية.

● كيف سيؤثر نظام الرهن العقاري في البنوك؟ وما نوع الترتيبات التي لا بد أن يضعها البنك في أولوياته ؟

لا شك في أن لنظام الرهن العقاري، إذا ما صدر، تأثيرا إيجابيا في المصارف، فسوف يزيد ذلك من ثقتها في الإقراض، ولابد أن يكون للنظام ضوابط تتبع ويعمل بها من قبل جميع الجهات المعنية، بحيث تمكن المصارف من وضع الية تستطيع من خلالها مواصلة عمليات الإقراض؛ وأتوقع أن تكون هذه الآلية مناسبة وتحقق الغرض المنشود من النظام؛ وإذا ما حفظ النظام حقوق جميع الأطراف فلن تكون هناك أي إشكاليات.

● هل تتوقعون حدوث أزمة بين فرض البنوك تشديدات على التمويل والإقراض من ناحية وتوجه الحكومة نحو تطبيق نظام الرهن العقاري من ناحية أخرى؟

إن معايير الإقراض لدى المصارف تكاد تكون ثابتة، وإن وجدت فيها بعض التشديدات المبررة لعدم وجود نظام قائم يوفر الحماية الكافية للمصارف، إلا أنه مع صدور النظام سوف تأخذ هذه المصارف على عاتقها وضع ضوابط ائتمانية تتلاءم مع هذا النظام، ما يخدم مصلحة جميع الأطراف المعنية.

● تدرس الجهات المختصة في السعودية ضم لجان شبه قضائية خاصة بالقطاعين المالي والمصرفي الى القضاء العام، ألا تعتقدون صعوبة ذلك بسبب وجود إشكاليات شرعية في تعاملات هذين القطاعين؟

-أعتقد أنه في ظل وجود المختصين الشرعيين بالنظامين المصرفي والمالي فلن تكون هناك أي إشكاليات في ضم لجان شبه قضائية مختصة بهذين القطاعين إلى القضاء العام، بل على العكس، فهذا الأمر سوف يكون إضافة إيجابية إلى نظامنا القضائي، بحيث يصبح نظاما مكتملا يمكن اللجوء إليه في حال كانت هناك إشكالات متعلقة بهذين النظامين، عوضا عن اللجوء إلى اللجان الفرعية

● تم مؤخرا الإعلان عن الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية لعام 2009، فما مرئياتكم حول هذا الموضوع؟

- الميزانية العامة للمملكة لعام 2009، التي يقدر حجم إنفاقها بنحو 475 مليار ريال، تشكل استمرارا لمسيرة التنمية التي تتبناها حكومة خادم الحرمين الشريفين منذ فترة طويلة، حيث حظيت مشاريع البنى التحتية والخدمات وغيرها من المشاريع التنموية بالأولوية القصوى في الاعتمادات المالية، التي تقدر تكاليفها بنحو 225 مليار ريال، بزيادة 36 في المئة على ما اعتمد من مشاريع في ميزانية العام المنصرم.

ولاشك في أن هذه الأرقام تعكس النظرة التفاؤلية للاقتصاد المحلي، كما تؤكد تصميم الدولة على مواصلة النمو الذي سارت عليه خلال السنوات الأربع الماضية من خطة التنمية الثامنة، كما أن الزيادة في الإنفاق التي أظهرتها الميزانية ستلقي بظلالها الإيجابية على النمو الاقتصادي للعام القادم، كما ستسهم بشكل كبير في التخفيف من آثار الأزمة المالية في الاقتصاد المحلي ■

محمد بن سليمان الحجيلان

● حائز درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة إمبوريا بولاية كانزس الأمريكية.

● تقلد عدة مناصب قيادية من خلال مجموعة إدارة الفروع ومجموعة خدمات الشركات والاستثمار بالبنك السعودي الأمريكي خلال الفترة 1984 – 2001م.

● انتقل للعمل في البنك السعودي الفرنسي كرئيس لدائرة البطاقات والقروض للأفراد، إضافة إلى مسؤوليته عن دائرة ائتمان الشركات بمجموعة إدارة الفروع حتى عام 2003م. كما كان عضوا بمجلس إدارة الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

● انتقل عام 2004م إلى بنك الإمارات ليعمل بمنصبه الحالي كمدير عام لبنك الإمارات، وعضو في مجلس إدارة شركة الإمارات للاستثمار منذ عام 2007م في المملكة العربية السعودية.